

Distr.  
GENERAL

A/52/447  
S/1997/775  
6 October 1997  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن  
السنة الثانية والخمسون

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون

البنود ١٠ و ١١ و ١٨ و ٢١ و ٣٠ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٤١  
و ٥١ و ٥٦ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٤ و ٦٦ و ٦٧  
و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٨ و ٧٩  
و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٧ و ٨٨ و ٩٢ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧  
و ٩٨ و ٩٩ و ١٠١ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٨  
و ١١٠ و ١١١ و ١١٢ و ١١٣ و ١١٤ و ١١٧ و ١٢٠  
و ١٤٢ و ١٤٦ و ١٥٠ و ١٥١ و ١٥٢ — من جدول  
الأعمال

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

تقرير مجلس الأمن

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب  
المستعمرة

تنشيط أعمال الجمعية العامة

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي  
الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على  
كوبا

إنهاء التدابير الاقتصادية القسرية كوسيلة للإكراه  
السياسي والاقتصادي

قضية فلسطين

الحالة في الشرق الأوسط

تقديم المساعدة في إزالة الألغام

إعلان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة  
الأفريقية بشأن الهجوم العسكري الجوي  
والبحري على الجماهيرية العربية الليبية  
الشعبية الاشتراكية الذي قامت به حكومة  
الولايات المتحدة الحالية في نيسان/أبريل ١٩٨٦

بدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي  
الدولي من أجل التنمية

إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في  
الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين  
المتصلة بهما

مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن  
وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

مسألة قبرص

الامتثال للالتزامات الحد من الأسلحة ونزع السلاح

معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي  
ونزع السلاح

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة  
الشرق الأوسط

عقد ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير  
الحائزة للأسلحة النووية ضمانات من استعمال  
الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها

منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي

نزع السلاح العام الكامل

استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية  
العامة الاستثنائية الثانية عشرة

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي  
اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية  
العاشرة

خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط

اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية  
معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو  
عشوائية الأثر

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض  
المتوسط

توطيد النظام المنشأ بموجب معاهدة حظر  
الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة  
البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلوكو)

معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية  
في أفريقيا

اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة  
البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك  
الأسلحة

صون الأمن الدولي

استعراض تنفيذ إعلان تعزيز الأمن الدولي

ترشيد أعمال اللجنة الأولى وتعديل جدول أعمالها

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في  
الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق  
الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان  
العرب في الأراضي المحتلة

استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام  
من جميع نواحي هذه العمليات

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية  
المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال  
للبلدان والشعوب المستعمرة

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

مسائل السياسات القطاعية

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي

البيئة والتنمية المستدامة

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض  
الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، والسكان  
العرب في الجولان السوري المحتل على  
مواردهم الطبيعية

منع الجريمة والعدالة الجنائية

المراقبة الدولية للمخدرات

النهوض بالمرأة

تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة

تعزيز حقوق الأطفال وحمايتهم

القضاء على العنصرية والتمييز العنصري

حق الشعوب في تقرير المصير

مسائل حقوق الإنسان

التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير

مجلس مراجعي الحسابات

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم

المتحدة

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

جدول الأنصبة المقررة لقسم نفقات الأمم المتحدة

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي

إنشاء محكمة جنائية دولية

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة

وبتعزيز دور المنظمة

التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالة مؤرخة ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام  
من الممثل الدائم لكولومبيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف، بصفتي رئيس مكتب تنسيق حركة بلدان عدم الانحياز، أن أرفق البيان الصادر عن اجتماع وزراء خارجية ورؤساء وفود حركة بلدان عدم الانحياز في الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة، المنعقد في نيويورك في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

وأرجو التكرم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود ١٠ و ١١ و ١٨ و ٢١ و ٣٠ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٤١ و ٥١ و ٥٦ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٤ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٧ و ٨٨ و ٩٢ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٧ و ١٠٨ و ١١٠ و ١١١ و ١١٢ و ١١٣ و ١١٤ و ١١٧ و ١٢٠ و ١٤٢ و ١٤٦ و ١٥٠ و ١٥١ و ١٥٢ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) خوليو لوندونيو باريديس  
السفير، الممثل الدائم

## المرفق

### بيان اجتماع وزراء خارجية ورؤساء وفود حركة بلدان عدم الانحياز في الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة، الصادر في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧

١ - اجتمع وزراء خارجية ورؤساء وفود بلدان عدم الانحياز، في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، لتنسيق جهودهم ووضع مبادئ توجيهية تمكن أعضاء حركة عدم الانحياز من العمل جماعيا في قضايا المصالح المشتركة والاهتمام المشترك.

٢ - وأعرب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود عن تقديرهم لتقرير الرئيس عن أنشطة الحركة منذ المؤتمر الوزاري الثاني عشر المعقود في نيودلهي في ٧ و ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٧، الذي ساهم في توطيد وتعزيز الوحدة والتضامن بين أعضاء الحركة.

٣ - وأشاد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود بنتائج اجتماع الوزراء المسؤولين عن الثقافة في حركة بلدان عدم الانحياز المعقود في ميدلين، كولومبيا، في ٤ و ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. كما أثنوا على رئاسة الحركة لإنشائها فريق الاقتصاديين المخصص التابع لحركة بلدان عدم الانحياز، وفقا للولاية الصادرة عن الاجتماع الوزاري المعقود في نيودلهي في ٧ و ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٧.

٤ - وأعرب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود عن ارتياحهم بشأن اجتماعات وزراء خارجية البلدان المتولية سابقا رئاسة حركة عدم الانحياز، وكذلك بشأن المهام التي قام بها ممثلون من كولومبيا، بوصفها البلد المتولي حاليا رئاسة حركة عدم الانحياز، واندونيسيا، بوصفها الرئيسة السابقة لحركة عدم الانحياز، وجنوب أفريقيا، بوصفها البلد الذي سيتولى رئاسة الحركة، لتعزيز دور الحركة وتشجيع الحوار مع البلدان المتقدمة النمو. واتفقوا على أهمية مواصلة آليات الدعم تلك. وفي هذا الصدد، أكدوا على أهمية مشاركة جميع أعضاء الحركة عن طريق مكتب تنسيق حركة بلدان عدم الانحياز، في وضع جداول أعمال تلك الاجتماعات. كما اتفقوا على تقديم تقارير عن نتائج الاجتماعات في الوقت المناسب إلى مكتب التنسيق.

٥ - وأحاط وزراء الخارجية ورؤساء الوفود علما بالبيان المشترك الروسي الصيني الصادر في موسكو في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٧، والبيان المشترك الصيني الفرنسي الصادر في بيجين في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٧. ورحبوا بالأفكار الواردة في البيانين والمتمثلة في عدم قبول نظام عالمي وحيد القطب والدعوة إلى إقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب. ودعا وزراء الخارجية ورؤساء الوفود الحركة إلى تعزيز هذا الاتجاه بغية إقامة نظام دولي عادل يقوم على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، وإشاعة الديمقراطية في العلاقات بين الدول الأعضاء في المجتمع الدولي.

٦ - وأعرب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود عن ارتياحهم للرسالة التي بعثها صاحب الفخامة إرنستو سامبر بيزانو، رئيس حركة بلدان عدم الانحياز، إلى صاحب الفخامة وليام ج. كلينتون، رئيس قمة مجموعة الثمانية المعقودة في دنفر، تمشيا مع الولاية الواردة في "نداء كولومبيا" الذي اعتمده رؤساء الدول أو الحكومات في مؤتمر القمة الحادي عشر وعلى النحو الوارد تفصيله في الوثيقة الختامية للاجتماع الوزاري الثاني عشر المعقود في نيودلهي. وأكدوا على أهمية مواصلة الحركة لمشاوراتها مع مجموعة الثمانية بغية تعزيز الحوار المجدي والمثمر بينهما بهدف التوصل إلى تفاهم أفضل والاستجابة بقدر أكبر للتطلعات الإنمائية للبلدان النامية.

٧ - وسلم وزراء الخارجية ورؤساء الوفود بأهمية المبادرات الواردة في تقرير الأمين العام المعنون "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح" الذي يتضمن مقترحات تشمل مختلف جوانب تشغيل المنظمة. وأشاروا إلى أن ثمة تدابير ومقترحات معينة في تقرير الأمين العام تستحق أن تحظى بدعم الحركة وتدابير ومقترحات أخرى تحتاج إلى المزيد من التفصيل والتدقيق والمناقشة. وستكون المسائل ذات الصلة موضوع بيانات سيدلى بها في الجمعية العامة.

٨ - واتفق وزراء الخارجية ورؤساء الوفود على ضرورة دراسة واستعراض جميع عناصر مقترح الإصلاح بشكل متعمق عن طريق آلية أو آليات حكومية دولية يتفق عليها. وكرروا تأكيد استعداد الحركة للمساهمة في هذه العملية مساهمة فعالة وبناءة.

٩ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود على أن عملية الإصلاح ينبغي أن تحرص على صون وتعزيز المكانة المحورية لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وولايات الجمعية العامة وعلى صون وتعزيز حرمتها، وينبغي أيضا أن تمكن المنظمة من تحقيق الآمال المعقودة عليها ومواجهة تحديات العصر الراهنة.

١٠ - وأحاط وزراء الخارجية ورؤساء الوفود علما باتخاذ الجمعية العامة للقرار ٢٤١/٥١ على النحو الموصى به في التقرير الختامي للفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة، ودعوا الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة إلى التنفيذ الكامل للتدابير المحددة في نص القرار لتعزيز أعمال منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما أعمال الجمعية العامة والأمانة العامة.

١١ - وفي هذا الصدد، رحب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود مع التقدير بالقرارات المتخذة لتعزيز وتنشيط دور الجمعية العامة، باعتبارها أعلى هيئة للتداول وصنع القرارات في الأمم المتحدة تشارك فيها جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة، ولا سيما القرارات المتعلقة بنظر الجمعية العامة في تقارير الأجهزة الرئيسية الأخرى، وخاصة تقرير مجلس الأمن وتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة وذلك كخطوة هامة نحو تحقيق التفاعل على نحو مجد ومطرّد بين الجمعية العامة ومجلس الأمن.

١٢ - وأعرب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود أيضا عن ارتياحهم للقرارات العديدة التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن الأمانة العامة، بما في ذلك عملية اختيار الأمين العام، التي من خلالها أصبح بإمكان الجمعية العامة حاليا أن توصي مجلس الأمن بقائمة للمرشحين المحتملين. غير أنهم أعربوا عن استيائهم لعدم تمكن الفريق العامل من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن توصية الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بعدم استخدام حق النقض في عملية اختيار الأمين العام.

١٣ - ووفقا لما اتفق عليه في المؤتمر الوزاري الثاني عشر المعقود في نيودلهي في ٧ و ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٧، استعرض وزراء الخارجية ورؤساء الوفود بشكل شامل المناقشات التي جرت حول إصلاح مجلس الأمن وإعادة تشكيله على ضوء وثيقتي تحديد الموقف اللتين اعتمدتهما الحركة في ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٥، و ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٦، ووثيقة التفاوض التي أعدتها الحركة بتاريخ ١١ آذار/مارس ١٩٩٧، ومقررات مؤتمر قمة قرطاجنة والمقررات المتخذة بشأن هذه المسألة في الاجتماع الوزاري المذكور أعلاه.

١٤ - ووفقا لإعلان نيودلهي بشأن ضرورة التوصل إلى اتفاق عام، أعاد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود تأكيد تصميمهم على التقيد الأمين بأحكام المادة ١٠٨ من الميثاق فيما يتعلق بأي قرار تقتضي آثاره تعديل الميثاق.

١٥ - وأشار وزراء الخارجية ورؤساء الوفود إلى أن المناقشات التي جرت في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة، أظهرت أنه على الرغم من التقاء وجهات النظر بشأن عدد من القضايا، لا تزال هناك خلافات كبيرة حول قضايا أخرى كثيرة. وأحاطوا علما بأن الفريق العامل المفتوح باب العضوية قد استأنف مناقشاته، وأكدوا ضرورة حفاظ الحركة على وحدتها وتضامنها فيما يتعلق بهذه القضية الحيوية. وأكدوا من جديد أنه ينبغي للحركة خلال المفاوضات القادمة أن تواصل الالتزام بالتوجيهات التي أعطتها مؤتمر قمة قرطاجنة، والتي تتضمنها وثائق تحديد الموقف الصادرة عن الحركة. وسوف تسترشد الحركة بالاعتبارات التالية عند تناول قضية إصلاح مجلس الأمن خلال المناقشات التي تجري في الأمم المتحدة:

- ينبغي أن يكون إصلاح مجلس الأمن وتوسيع عضويته جزءا لا يتجزأ من مشروع مشترك متكامل العناصر، يراعي مبدأ تساوي الدول في السيادة والتوزيع الجغرافي العادل، فضلا عن ضرورة الشفافية والمساءلة وإرساء الديمقراطية في أساليب وإجراءات عمل مجلس الأمن، بما في ذلك عملية صنع القرار فيه؛

- إن بلدان عدم الانحياز ممثلة تمثيلا ناقصا بدرجة صارخة في مجلس الأمن، ولهذا ينبغي تصحيح هذا التمثيل الناقص عن طريق توسيع المجلس من أجل تعزيز مصداقيته، ولكي

يعبر عن الطابع العالمي للهيئة الدولية، ولتصحيح الاختلالات الحالية في تشكيل مجلس الأمن بصورة شاملة؛

- ينبغي أن يتقرر مدى توسيع مجلس الأمن وطبيعة ذلك التوسيع وطرائقه على أساس مبدأ التوزيع الجغرافي العادل، وتساوي الدول في السيادة. ولن تقبل الحركة محاولات استبعادها من أي توسيع لعضوية المجلس؛

- ينبغي زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن بما لا يقل عن ١١ عضوا بناء على مبدأي التوزيع الجغرافي العادل وتساوي الدول في السيادة؛

- ينبغي أن تكون عملية التفاوض ديمقراطية وشفافة حقا، وينبغي أن تجري المفاوضات حول كافة الجوانب وفي جميع الأحوال في إطار مؤسس على انفتاح باب العضوية.

١٦ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود مجددا أن الجهود الرامية إلى إعادة تشكيل مجلس الأمن يجب ألا تخضع لأي إطار زمني مفروض. ولئن سلموا بأهمية معالجة هذه المسألة على أنها تتطلب اهتماما عاجلا، فقد دعوا إلى الامتناع عن بذل أي محاولة للبت فيها قبل التوصل إلى اتفاق عام.

١٧ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود مجددا اقتراح الحركة الداعي في حالة عدم الاتفاق على الفئات الأخرى من العضوية إلى أن يقتصر توسيع العضوية في الوقت الحاضر على فئة العضوية غير الدائمة.

١٨ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود مجددا اقتراح الحركة الداعي إلى تقليص استخدام حق النقض بهدف إلغائه وإلى تعديل الميثاق بحيث لا تسري سلطة النقض، كخطوة أولى، إلا على الإجراءات التي تتخذ بموجب الفصل السابع من الميثاق.

١٩ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود على ضرورة اتباع الحركة نهجا مترابطا ومنسقا في المناقشات المقبلة في الفريق العامل المفتوح باب العضوية. ودعوا، واضعين في اعتبارهم أهمية التوصل إلى اتفاق عام على النحو المبين في جملة صكوك منها قرار الجمعية العامة ٢٦/٤٨، إلى إجراء مناقشات أوفى لمختلف المقترحات المقدمة إلى الفريق العامل.

٢٠ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود أهمية زيادة شفافية مجلس الأمن من خلال تحسين طرائق عمله وعملية صنع القرار فيه. ودعوا الفريق العامل المفتوح باب العضوية إلى الاتفاق على تدابير محددة وموضوعية لكي توصي بها الجمعية العامة وينفذها مجلس الأمن تستند إلى التدابير المقترحة في وثيقة



التفاوض التي وضعتها الحركة بشأن مسائل المجموعة الثانية. وحثوا مجلس الأمن أيضا على إضفاء الطابع المؤسسي على هذه التدابير وأكدوا أنه ينبغي أن يكون الالتزام بإضفاء الطابع المؤسسي عليها عنصرا في اتفاق شامل بشأن إصلاح مجلس الأمن.

٢١ - وأعرب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود عن ارتياحهم لممارسة الجمعية العامة دورها ومسؤوليتها بمزيد من الفعالية في صون السلام والأمن الدوليين وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٧٧ المؤرخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠، المعنون "الاتحاد من أجل السلام"، وهو ما أدى إلى عقد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة بشأن "الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة" التي دعا إلى عقدها المؤتمر الوزاري الثاني عشر للحركة.

٢٢ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود مجددا ضرورة تعزيز دور الجمعية العامة في صون السلام والأمن الدوليين وفقا للميثاق.

٢٣ - ورحب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود باتخاذ الجمعية العامة القرار ٢٤٢/٥١ الذي أوصى به الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بخطة السلام. واتفقوا على ضرورة تنفيذ الأمم المتحدة، على الفور، المقررات الواردة في مرفقي القرار المذكور ولا سيما في مجال الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة. وأحاطوا علما أيضا بالطلب الموجه إلى رئيس الجمعية العامة للتشاور بشأن إمكانية مواصلة الأنشطة التي يضطلع بها الفريق العامل غير الرسمي المفتوح باب العضوية المعني بخطة السلام في مجالات بناء السلام بعد انتهاء النزاع، والدبلوماسية الوقائية، وصنع السلام، على أساس ما أنجز من أعمال في هذه المجالات وبهدف اختتام أعماله.

٢٤ - وسلموا أيضا بأن الجمعية العامة، دون أي مساس باختصاصات الأجهزة الرئيسية الأخرى في الأمم المتحدة ودور كل منها في تعزيز بناء السلام بعد انتهاء النزاع، تؤدي الدور الرئيسي في الأنشطة المتصلة ببناء السلام بعد انتهاء النزاع. وسلموا في هذا الصدد أيضا بأهمية الإجراءات المتضافرة التي تتخذها الوكالات الدولية من أجل تزويد البرامج الوطنية لإعادة البناء والإنعاش بالدعم الفعلي، بما في ذلك العمل على قيام ثقافة للسلام، وهو ما يمهد الطريق لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢٥ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود مجددا أن على الأمم المتحدة مسؤولية رئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، وأنه لا ينبغي الانتقال من هذه المسؤولية الرئيسية. ورأوا أن من الممكن أن تسهم الترتيبات والوكالات الإقليمية مساهمة هامة في هذا الصدد وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك المساهمة عند الاقتضاء في صنع السلام.

٢٦ - ولاحظ وزراء الخارجية ورؤساء الوفود أنه ينبغي مواصلة بذل الجهود للخروج بموقف موحد بشأن العناصر المتبقية من "خطة السلام" وملحقها، مع مراعاة مصالح جميع أعضاء الحركة.

٢٧ - وأعرب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود عن قلقهم إزاء ازدياد ورود مصطلح "العمل الوقائي" في عدد من منشورات الأمم المتحدة دون وجود تعريف متفق عليه لهذا المصطلح ودون توضيح معانيه الضمنية.

٢٨ - وأعرب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود عن ارتياحهم لقيام الأمم المتحدة أخيراً باعتماد جدول موحد للتعويض في حالات الوفاة والعجز للجنود الذين يخدمون في عمليات صنع السلام.

٢٩ - وأعرب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود عن قلقهم إزاء استمرار اقتراض الأموال من أجل الميزانية العادية من صندوق حفظ السلام مما يؤدي إلى التأخر في تسديد مستحقات البلدان المساهمة بقوات، ولا سيما البلدان النامية. وأكدوا على الحاجة الملحة إلى إيجاد حل لحالات التأخر في رد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات والمقدمة معدات مملوكة للوحدات من أجل عمليات حفظ السلام، ولا سيما بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية.

٣٠ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود مجدداً ضرورة تمييز الأمم المتحدة بين عمليات حفظ السلام وأنشطة المساعدة الإنسانية.

٣١ - وأعرب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود عن قلقهم إزاء تدهور الحالة المالية للمنظمة، الذي يعزى بصورة رئيسية إلى عدم امتثال بعض البلدان المتقدمة النمو لأحكام الميثاق من حيث عدم دفعها القيمة الكاملة لأنصبتها المقررة للميزانية العادية وعمليات حفظ السلام. ودعوا جميع الدول التي عليها متأخرات إلى أن تسدد دون مزيد من التأخير ما عليها من مبالغ مستحقة وأن تدفع أنصبتها المقبلة كاملة وفي مواعيدها دون فرض شروط مسبقة. ودعوا إلى إعطاء الأفضلية عند إرساء عقود الشراء للدول الأعضاء التي وفّت بالتزاماتها المالية للمنظمة.

٣٢ - وأعرب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود عن أسفهم لأن الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بالحالة المالية للأمم المتحدة الذي أنشئ بموجب القرار ١٤٣/٤٩ لم ينجز، بعد انقضاء ما يزيد على سنتين من المداولات، المهمة المسندة إليه وهي التوصية بتدابير عملية يمكن أن تكفل وجود أساس مالي متين للمنظمة تتوفر له مقومات البقاء.

٣٣ - وجدد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود تأكيد أهمية مواصلة الأخذ بمبدأ القدرة على الدفع كمعيار أساسي في قسمة نفقات المنظمة. وحثوا على أن يراعي جدول الأنصبة المقررة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠ الأوضاع الاقتصادية للبلدان النامية. واعتبروا أي محاولة منفردة لتعديل جدول الأنصبة من خلال اشتراطات

منافية لميثاق الأمم المتحدة أمرا مرفوضا. ورأوا أن خفض الحد الأقصى في جدول الأنصبة المقررة في الميزانية العادية سيزيد من تشويه مبدأ القدرة على الدفع وأنه أمر غير مقبول.

٣٤ - وشدد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود على ضرورة أن تعتمد، على أساس دائم، المبادئ التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ١٨٧٤ (د-٤) المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٦٣ و ٣١٠١ (د-٢٨) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ لقسمة نفقات عمليات حفظ السلام. وأكدوا أيضا على المسؤولية الخاصة للدول الأعضاء في مجلس الأمن في تمويل هذه العمليات.

٣٥ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود مجددا رسوخ الحق الأساسي لجميع الشعوب في تقرير المصير وأن ممارسته في حالة الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية أو الأجنبية والواقعة تحت الاحتلال الأجنبي أمر أساسي لضمان القضاء على جميع هذه الحالات وضمان الاحترام الشامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. كما أدانوا بشدة القمع الوحشي الجاري للتطلعات المشروعة للشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية أو الأجنبية والواقعة تحت الاحتلال الأجنبي في مختلف مناطق العالم في تقرير مصيرها.

٣٦ - ولاحظ وزراء الخارجية ورؤساء الوفود مع الارتياح ظهور شعوب أقامت دولها ذات السيادة وحقت استقلالها بعد أن كانت ترزح في الماضي تحت السيطرة الاستعمارية أو الأجنبية والاحتلال الأجنبي. وأكدوا من جديد الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفي الاستقلال، لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، طبقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ بصرف النظر عن مساحة الإقليم أو موقعه الجغرافي أو عدد سكانه أو محدودية موارده الطبيعية. وجددوا التزامهم بالتعجيل بالقضاء التام على الاستعمار كما أيدو تأييدهم للتنفيذ الفعال لخطة عمل عقد القضاء على الاستعمار. وأكدوا في هذا الصدد ضرورة تنفيذ مبدأ تقرير المصير فيما يتعلق بالأقاليم المتبقية في إطار خطة العمل وذلك وفقا لرغبات الشعوب واتساقا مع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وميثاق الأمم المتحدة.

٣٧ - وفي سياق تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) أكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود مجددا أن أية محاولة تستهدف تقويض الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية لأي بلد جزئيا أو كليا هي عمل يتنافى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده.

٣٨ - وأعرب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود مرة أخرى عن تأييدهم لعقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح. وأصدروا تعليمات في هذا الصدد إلى مكتب التنسيق لكي يعهد إلى الفريق العامل المعني بنزع السلاح بمهمة متابعة عقد الدورة الاستثنائية الرابعة في موعد مناسب وما يتصل بذلك من تنسيق خلال العملية التحضيرية.

٣٩ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود من جديد أهمية مؤتمر نزع السلاح باعتباره الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح.

٤٠ - ودعا وزراء الخارجية ورؤساء الوفود مؤتمر نزع السلاح إلى أن يقوم على سبيل الأولوية بإنشاء لجنة مخصصة لبدء المفاوضات بشأن برنامج مرحلي للإزالة التامة للأسلحة النووية في إطار زمني محدد، بما في ذلك إبرام اتفاقية للأسلحة النووية. وأكدوا أيضا على الحاجة إلى إبرام اتفاق عالمي ملزم قانونا ومتعدد الأطراف تلتزم فيه جميع الدول بالإزالة التامة للأسلحة النووية. وأعربوا عن أسفهم في هذا الصدد لأن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية قد اتخذت مواقف غير مرنة مما منع مؤتمر نزع السلاح من بدء هذه المفاوضات\*.

٤١ - وحث وزراء الخارجية ورؤساء الوفود الدول الحائزة لأسلحة نووية على أن توافق على بدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن وضع صك دولي ملزم قانونا لتقديم ضمانات غير مشروطة لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها.

٤٢ - وحث وزراء الخارجية ورؤساء الوفود الدول الحائزة لأسلحة نووية على الموافقة على بدء المفاوضات أثناء مؤتمر نزع السلاح لإبرام اتفاقية دولية ملزمة قانونا تحظر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها تحت أي ظرف ريثما تتم الإزالة التامة للأسلحة النووية.

٤٣ - ورحب وزراء خارجية ورؤساء وفود الدول الأطراف بإزدياد عدد التصديقات على اتفاقية الأسلحة الكيميائية ودعوا من جديد الدول المعلن أنها حائزة لأسلحة كيميائية التي لم تقم بعد بالتصديق على الاتفاقية إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن، وذلك بغرض تحقيق عالميتها. وأكدوا أيضا على الحاجة العاجلة إلى إيجاد حل مرض للقضايا التي لم تحل بعد في إطار البروتوكول الاختياري للأسلحة الكيميائية، وذلك بغرض تمهيد الطريق أمام تنفيذ الاتفاقية بشكل فعال وكامل وغير تمييزي.

٤٤ - وفي سياق المداولات المستمرة لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية، أكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود أنه نظرا إلى ما تمثله التكنولوجيا البيولوجية من أهمية للتنمية الاقتصادية فإن أي نظام للتحقق بشأن اتفاقية الأسلحة البيولوجية ينبغي أن يحتوي على أحكام محددة لحماية المصالح الأمنية والاقتصادية للبلدان النامية الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية. كما أن تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية ينبغي أن يكفل لتلك البلدان إمكانية الوصول إلى المواد والمعدات والتكنولوجيات ذات الصلة للاستخدام في الأغراض السلمية تحقيقا لنموها الاقتصادي. وفي الوقت الذي أقر فيه الوزراء ورؤساء الوفود بأن اتفاقية

---

\* أصدرت شيلي تحفظا بشأن هذه الفقرة.

الأسلحة البيولوجية تمنع ضمنا استخدام الأسلحة البيولوجية فقد أكدوا تأييدهم للنص في الاتفاقية على الحظر الصريح لاستخدام تلك الأسلحة. وأشادوا في هذا الصدد إلى أن جمهورية إيران الإسلامية قدمت اقتراحا رسميا لتعديل المادة ١ من عنوان الاتفاقية ليشمل حظر استخدام الأسلحة البيولوجية وحثوا الدول الموقعة على الاتفاقية على الرد مبكرا على استفسارات الجهات الوديدة بشأن الاقتراح.

٤٥ - ودعا وزراء خارجية ورؤساء وفود الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية جميع الدول، وبخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى الوفاء بالتزاماتها، لا سيما الالتزامات المتعلقة بالمادة السادسة من المعاهدة. كما دعوا الهيئات التحضيرية للاجتماعات المقبلة، بما فيها مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠، إلى الشروع فورا في الأعمال الموضوعية لتحقيق تنفيذ ملموس للالتزامات المعلنة بموجب المعاهدة والالتزامات الواردة في وثيقة المبادئ والأهداف لعام ١٩٩٥.

٤٦ - وأعرب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود عن قلقهم الشديد إزاء النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإزاء انتشارها وتراكمها في كثير من البلدان مما يشكل تهديدا للسكان وللأمن الوطني والإقليمي كما يشكل أحد العوامل التي تساعد على تقويض استقرار الدول. وحثوا الدول على اتخاذ خطوات من خلال التدابير الإدارية والتشريعية لمعالجة مشكلة تزايد النقل غير المشروع للأسلحة، ولا سيما الأسلحة الصغيرة، مما يزيد من حدة التوترات ويؤدي إلى نشوب الحروب الأهلية والصراعات والإرهاب ويؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المتأثرة. ورحبوا في هذا الصدد باعتماد هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٦ للمبادئ التوجيهية لنقل الأسلحة على الصعيد الدولي في سياق قرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ حاء المؤرخ ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١.

٤٧ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود أهمية تحقيق الشفافية في مجال التسلح في ضوء الآثار الخطيرة التي تلحق بالسلام والأمن الدوليين من جراء استحداث أسلحة الدمار الشامل وانتاجها وتخزينها، لا سيما الأسلحة النووية، والانتاج المفرط للأسلحة التقليدية.

٤٨ - ورحب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود بمختلف قرارات الحظر والوقف الانفرادي المؤقت والقيود الأخرى التي أعلنتها الدول حتى الآن بشأن الألغام الأرضية المضادة للأفراد وبازدياد توافق الآراء ضد الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية المضادة للأفراد وضد نقلها. وأحاطوا علما أيضا بالجهود المبذولة للقضاء عليها في أقرب وقت ممكن. كما رحبوا في هذا الصدد بالقرار الذي اتخذته بلدان أمريكا الوسطى بجعل المنطقة منطقة خالية من الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وأكدوا على أهمية أن تراعي أية مفاوضات و/أو اتفاقات لحظر الألغام الأرضية الشواغل المشروعة المتعلقة بالأمن الوطني التي تعرب عنها الدول بالإضافة إلى حقوقها المشروعة في استخدام التدابير الملائمة من أجل الدفاع عن النفس. ودعوا إلى اتخاذ تدابير عاجلة ومحددة لضمان تيسير حصول الدول المتأثرة بشكل كامل على المواد والمعدات والتكنولوجيا والموارد المالية اللازمة لإزالة الألغام. وأكدوا أن الحصول على التكنولوجيات غير المهلكة الجاري استحداثها

حاليا لتقوم بالدور الدفاعي المشروع الذي تؤديه الألغام الأرضية سيساعد على تزايد التأييد للقضاء عليها. ودعوا أيضا إلى الاستمرار في تقديم المساعدة الإنسانية لضحايا الألغام الأرضية.

٤٩ - وأحاط وزراء الخارجية ورؤساء الوفود علما باعتماد نص اتفاقية حظر استخدام وتخزين وانتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتدمير هذه الألغام، المبرمة في أوسلو في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

٥٠ - وأثنى وزراء الخارجية ورؤساء الوفود على العمل الذي أنجزه الفريق العامل التابع لحركة عدم الانحياز والمعني بنزع السلاح وعهدوا إليه بمهمة النظر في تقديم مشاريع قرارات تتعلق بعقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح وبالصلة بين نزع السلاح والتنمية، وبشأن الالتزام بالقواعد البيئية في سياق نزع السلاح، وبشأن أعمال تنشيط اللجنة وإصلاح جدول أعمالها.

٥١ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود من جديد أن النهج العالمية والإقليمية لنزع السلاح يكمل بعضها بعضا ويمكن اتباعها معا في آن واحد. وحثوا الدول في مختلف مناطق العالم على إجراء مفاوضات لعقد اتفاقات لزيادة التوازن في الأسلحة التقليدية وتقييد انتاج أو اقتناء الأسلحة التقليدية والعمل على خفضها على نحو تدريجي ومتوازن عند اللزوم، وذلك بغرض تعزيز السلام والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي. وشددوا على أن الحل السلمي للمنازعات الإقليمية والقائمة بين الدول يعتبر أمرا أساسيا لتهيئة الأوضاع التي تمكن الدول من تحويل مواردها من مجال التسليح إلى ميدان النمو والتنمية الاقتصادية. ولكي تكون مبادرات نزع السلاح الإقليمي مبادرات عملية يلزم أن تراعي الخصائص المحددة لكل منطقة وأن تعزز أمن كل دولة من دول المنطقة المعنية. كما أكدوا ضرورة معالجة مسألة تراكم الأسلحة التقليدية على نحو يزيد عن الاحتياجات المشروعة للدول من أجل الدفاع عن النفس، وذلك مع مراعاة الخصائص المحددة لكل منطقة.

٥٢ - ورأى وزراء الخارجية ورؤساء الوفود أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يمثل خطوة إيجابية نحو تحقيق هدف نزع السلاح العالمي. وحثوا الدول على إبرام اتفاقات بغرض إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في المناطق الإقليمية التي لا توجد فيها تلك الأسلحة، وذلك طبقا لأحكام الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح. كما رحبوا في هذا الصدد بإنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي أنشئت بموجب معاهدات ثلاثيلوكو وراروتونغا وبانكوك وبليندابا. وبحث الوزراء مسألة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أجزاء أخرى من العالم واتفقوا على ضرورة أن يقوم ذلك على ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية ووفقا لأحكام الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح. وأعرب الوزراء عن ترحيبهم بالجهد الذي تبذله منغوليا لإضفاء الصبغة المؤسسية على مركزها كمنطقة خالية من الأسلحة النووية تضم دولة واحدة.

٥٣ - وكرر وزراء الخارجية ورؤساء الوفود تأييدهم لإنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط. ولهذه الغاية، كرروا تأكيدهم على الحاجة إلى التعجيل بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة التي اتخذت بتوافق الآراء. ودعوا جميع الأطراف المعنية إلى اتخاذ خطوات عاجلة وعملية في سبيل إنشاء هذه المنطقة، وانتظارا لإنشائها دعوا إسرائيل، وهي البلد الوحيد في المنطقة الذي لم ينضم إلى معاهدة عدم الانتشار ولا أعلن عزمه على فعل ذلك، إلى التخلي عن حيازة الأسلحة النووية، والانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية دون تأخير، والقيام فورا بوضع جميع مرافقها النووية تحت النطاق الكامل لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأعربوا عن قلقهم البالغ إزاء حيازة إسرائيل لقدرة نووية تشكل تهديدا خطيرا ومتوصلا لأمن الدول المجاورة والدول الأخرى، وأدانوا إسرائيل لمواصلتها تطوير الترسانات النووية وتكديسها. فلا يمكن تحقيق الاستقرار في منطقة يستمر فيها عدم التوازن الشديد في القدرات العسكرية لا سيما من جراء حيازة الأسلحة النووية التي تتيح لطرف ما أن يهدد جيرانه والمنطقة. ورحبوا كذلك بمبادرة صاحب الضخامة محمد حسني مبارك، رئيس جمهورية مصر العربية، بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وشددوا على ضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة في مختلف المحافل الدولية لإنشاء هذه المنطقة. كذلك دعوا إلى فرض حظر شامل وتام على نقل كل ما له صلة بالأسلحة النووية من معدات، أو معلومات، أو مواد ومرافق، أو موارد، أو أجهزة، وعلى تقديم المساعدة إلى إسرائيل في الميادين العلمية أو التكنولوجية ذات الصلة بالأسلحة النووية.

٥٤ - وأعلن وزراء الخارجية ورؤساء الوفود بأنه، عملا على تعزيز الأمن والاستقرار الدوليين، ينبغي لجميع الدول الأطراف في معاهدات عدم الانتشار والحد من الأسلحة ونزع السلاح أن تمتثل لجميع أحكام هذه المعاهدات وتنفيذها. وأكدوا أن مسائل عدم امتثال الدول الأطراف ينبغي أن تحل بطريقة تنسجم مع هذه المعاهدات ومع القانون الدولي. وأكدوا أيضا أن أي انحراف عن الدور المتوخى لمجلس الأمن بموجب ميثاق الأمم المتحدة أو، في بعض الظروف، بموجب المعاهدات المتعددة الأطراف بشأن عدم الانتشار والحد من الأسلحة ونزع السلاح، من شأنه أن يقوض أحكام هذه المعاهدات والاتفاقيات، بما في ذلك الآليات المتضمنة فيها الخاصة بالانتصاف من انتهاكات أحكامها. ومن شأن هذه الانحرافات أيضا أن تشكل في قيمة المفاوضات الجاهدة المتعددة الأطراف التي تجري في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدات نزع السلاح والحد من الأسلحة. وشددوا على أن التحايل على أحكام المعاهدات القائمة أو تقويضها سيضر على نحو خطير بدور المؤتمر.

٥٥ - ولاحظ وزراء الخارجية ورؤساء الوفود مع القلق أن قيودا لا لزوم لها ما زالت قائمة على تصدير المواد والمعدات والتكنولوجيا الخاصة بالأغراض السلمية إلى البلدان النامية. وأكدوا على أن أفضل طريقة لمعالجة نواحي القلق المتعلقة بالانتشار هي من خلال اتفاقات يتم التفاوض عليها بين أطراف متعددة وتكون عالمية وشاملة وغير تمييزية. وينبغي أن تكون ترتيبات مراقبة عدم الانتشار شفافة ومفتوحة

لمشاركة جميع الدول، كما ينبغي أن تكفل عدم فرض قيود على الوصول إلى المواد والمعدات والتكنولوجيا الخاصة بالأغراض السلمية التي تحتاج إليها البلدان النامية لمواصلة تنميتها.

٥٦ - وأعرب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود عن قلقهم البالغ إزاء أعمال الإرهاب والعمليات الهدامة التي تتستر تحت مختلف الدعاوى وتتمخض عن انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان وتسعى إلى زعزعة النظام الدستوري السائد والوحدة السياسية في الدول ذات السيادة.

٥٧ - ورحب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود مع الارتياح باعتماد الجمعية العامة للإعلان المتعلق بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٠/٤٩) وحثوا على تنفيذ ذلك الإعلان. وكرروا إدانتهم لكافة أفعال الإرهاب وأساليبه وممارساته، لما يترتب عليها من آثار ضارة بأمور منها اقتصاد الدول وتنميتها الاجتماعية. وأعلنوا أن الإرهاب يضر أيضا باستقرار الدول وبالأساس الذي تقوم عليه المجتمعات، لا سيما المجتمعات التعددية. كما دعوا إلى التعجيل بإبرام معاهدة دولية شاملة لمكافحة الإرهاب وتنفيذها تنفيذا فعالا.

٥٨ - كذلك حث وزراء الخارجية ورؤساء الوفود جميع الدول على المساهمة في تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب، حيثما ظهر ومن أية جهة صدر وضد أية جهة ارتكب، على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وحثوا على التقيد بالصكوك الدولية والثنائية ذات الصلة وعلى تنفيذها، مع مراعاة الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة الذي عُقد في القاهرة في عام ١٩٩٥.

٥٩ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود أن الأعمال الإجرامية التي تهدف إلى إثارة حالة من الذعر لدى عامة الجمهور أو مجموعة من الأشخاص أو أفراد معينين، أيًا كان الغرض منها أو الظروف التي ترتكب فيها، لا يمكن تبريرها مهما كانت الاعتبارات أو العوامل التي تستخدم لتبريرها.

٦٠ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود مجددا أن جميع الدول ملتزمة، عملا بالمقاصد والمبادئ والأحكام الأخرى لميثاق الأمم المتحدة وغيره من الصكوك الدولية ذات الصلة وقواعد السلوك وغيرها من أحكام القانون الدولي، بأن تمتنع عن تنظيم الأعمال الإرهابية في أقاليم الدول الأخرى أو مساعدتها أو المشاركة فيها، أو التواطؤ في، أو تشجيع، أي أنشطة داخل أقاليمها موجهة نحو ارتكاب مثل هذه الأفعال، بما في ذلك السماح باستعمال أقاليمها الوطنية أو الأراضي الخاضعة لولايتها القانونية في التخطيط لهذا الغرض أو التدريب عليه. وأكدوا رسميا من جديد استنكارهم القاطع لأي تأييد سياسي أو دبلوماسي أو معنوي أو مادي للإرهاب.



٦١ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود مجددا الموقف المبدئي للحركة، المستند إلى القانون الدولي، بشأن مشروعية كفاح الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية أو الأجنبية والاحتلال الأجنبي من أجل التحرر الوطني وتقرير المصير، وهو الكفاح الذي لا تنطبق عليه صفة الإرهاب.

٦٢ - ودعا وزراء الخارجية ورؤساء الوفود مرة أخرى إلى القيام من حيث المبدأ بتأييد الدعوة إلى وضع تعريف للإرهاب، للتمييز بينه وبين الكفاح المشروع للشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية أو الأجنبية وللاحتلال الأجنبي من أجل تقرير المصير والتحرر الوطني.

٦٣ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود ضرورة مكافحة الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره، بغض النظر عن الأصل العرقي لضحايا الإرهاب أو مرتكبيه أو ديانتهم أو جنسيتهم.

٦٤ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود أيضا على أن أخذ الرهائن، حيثما ارتكب وأيا كان مرتكبه، يشكل عقبة كأداء تحول دون التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وليس مبررا مهما كانت الظروف التي ارتكب فيها. لذلك دعوا الدول إلى اتخاذ جميع التدابير الضرورية لمنع أعمال أخذ الرهائن ومكافحتها والمعاقبة عليها، ومن ذلك تعزيز التعاون الدولي في هذا الميدان.

٦٥ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود من جديد المواقف التي اتخذت في مؤتمر القمة الحادي عشر المعقود في كارتاخينا وكذلك في المؤتمر الوزاري الثاني عشر المعقود في نيودلهي بشأن قضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط. وأعربوا عن بالغ قلقهم إزاء التدهور الخطير في عملية السلام في الشرق الأوسط وإزاء تزايد التوتر في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وفي المنطقة ككل نتيجة لسياسات الحكومة الإسرائيلية الحالية وإجراءاتها. وأكدوا من جديد موقفهم فيما يتعلق بالمستوطنات الإسرائيلية وغيرها من المشاريع الإسرائيلية غير المشروعة في الأراضي المحتلة. وأعربوا عن تأييدهم للتوصية الواردة في القرار ES-10/3 (١٥ تموز/يوليه ١٩٩٧) بعقد مؤتمر للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة بشأن تدابير إنفاذ الاتفاقية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وضمان احترامها. واتفقوا على أن المشاركة الإسرائيلية في أعمال الجمعية العامة يجب أن تكون متسقة مع القانون الدولي وأن المشاركة الفلسطينية ينبغي أن تتجلى فيها التطورات الهامة الأخيرة التي حدثت على الساحة الفلسطينية.

٦٦ - وكرر وزراء الخارجية ورؤساء الوفود تأييدهم لحقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في أن تكون له دولته، كما كرروا طلبهم انسحاب إسرائيل من كل الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، والجولان السوري إلى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧. وكرروا أيضا تأييدهم لعملية السلام في الشرق الأوسط التي بدأت في مدريد، على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و ٢٣٨ و ٤٢٥ ومبدأ الأرض مقابل السلام. ودعوا إلى تنفيذ الاتفاقات التي توصل إليها الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي. ودعوا أيضا إلى احترام جميع

الالتزامات والتعهدات التي تم اتخاذها خلال محادثات السلام بين سوريا وإسرائيل وإلى استئناف هذه المحادثات من النقطة التي توقفت عندها. وفي حين أعرب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود عن قلقهم البالغ إزاء العدوان الاسرائيلي المتكرر على لبنان، دعوا إسرائيل الى الانسحاب من جنوب لبنان والبقاع الغربي عملاً بقرار مجلس الأمن ٤٢٥، وإلى الاحترام الكامل لاستقلال لبنان وسيادته وسلامته الإقليمية.

٦٧ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود من جديد جميع المواقف والتصريحات السابقة الصادرة عن حركة بلدان عدم الانحياز بشأن مسألة قبرص. وانطلاقاً من الموقف الذي يرى أن الوضع الراهن في قبرص، الناشئ عن طريق استخدام القوة والمدعوم بالقوة العسكرية، وضع غير مقبول أعربوا عن قلقهم البالغ إزاء التهديدات الأخيرة باستخدام القوة ضد قبرص والمحاولات الرامية الى ضم المناطق المحتلة إلى تركيا. وأعربوا عن قلقهم البالغ وخيبة أملهم للمواقف التي اتخذها الجانب التركي في محادثات الأمم المتحدة الأخيرة وأشادوا بالرئيس كليريدس غلافكوس لجهوده التي يبذلها من أجل تحقيق نتائج ناجحة في المحادثات، وفقاً لما أعرب عنه رئيس مجلس الأمن في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٧. ودعوا الى تكثيف الجهود من أجل التوصل الى تسوية عادلة ومستدامة لمشكلة قبرص على أساس تنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة بشأن قبرص ومقررات حركة بلدان عدم الانحياز وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي. ولتحقيق ذلك، أكدوا على ضرورة قيام مجلس الأمن باتخاذ إجراءات حازمة، وكذلك التدابير الضرورية، بما في ذلك الخطوات اللازمة لتجريد قبرص من السلاح كما اقترح ذلك رئيس قبرص.

٦٨ - واستعرض وزراء الخارجية ورؤساء الوفود التطورات التي حدثت في منطقة البحر الأبيض المتوسط منذ انعقاد قمة كارتاخينا. وأكدوا من جديد تصميمهم على تكثيف عملية الحوار والتشاور لتشجيع قيام تعاون شامل ومنصف في المنطقة في مجال تسوية المشاكل القائمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، والقضاء على أسباب التوتر وما يترتب عليه من تهديد للسلم والأمن. وأكدوا أن احترام الحق في تقرير المصير، والقضاء على الاحتلال الأجنبي وإزالة القواعد الأجنبية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام سيادة الدول شروط أساسية لإرساء السلام والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

٦٩ - ورحب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود بمختلف المبادرات المطروحة من أجل تعزيز التعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط على النحو الوارد في الفقرات ذات الصلة من الوثيقة الختامية لقمة كارتاخينا. وإذ رحبوا بقرار المؤتمر البرلماني الدولي الأول المعني بالأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط بإنشاء رابطة لدول البحر الأبيض المتوسط، أكدوا اقتناعهم بأنه ينبغي للبرلمانات أن تشارك بفعالية في التقريب بين شعوب منطقة البحر الأبيض المتوسط.

٧٠ - وأحاط وزراء الخارجية ورؤساء الوفود علماً بالعملية الجارية بين أوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط ورحبوا بعقد اجتماع لوزراء خارجية البلدان الأوروبية ومنطقة البحر الأبيض المتوسط في مالطة في ١٥ و ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٧ وانهقاد محفل منطقة البحر الأبيض المتوسط في الجزائر العاصمة في

١٦ تموز/يوليه ١٩٩٧. وفي هذا الصدد، أقرّوا بأن إمكانات إقامة شراكة أوثق بين أوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط في جميع الميادين من شأنها أن تعزز هذه العملية وتستفيد من مشاركة جميع دول منطقة البحر الأبيض المتوسط في تعزيز التعاون في المنطقة.

٧١ - وأشاد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود بالجهود التي تبذلها بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط غير المنحازة في مواجهة التحديات المتعددة الناشئة التي تزداد حدة بفعل الأنشطة الارهابية والنشاط الاجرامي المنظم، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات، وغسل الأموال، والهجرة غير المشروعة، التي تشكل خطرا كبيرا على الأمن والاستقرار في المنطقة. وفي هذا السياق، التزم وزراء الخارجية ورؤساء الوفود بمواصلة تعزيز تعاونهم بهدف القضاء على هذه المخاطر وبالتالي تعزيز الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة في منطقة البحر الأبيض المتوسط .

٧٢ - وأعرب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود عن قلقهم البالغ لعدم التوصل إلى تسوية دائمة للأزمة السياسية في الصومال. ورحبوا بالتطورات الأخيرة، لا سيما إبرام اتفاق سوديري (إثيوبيا) في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ وإنشاء مجلس للإنقاذ الوطني، كخطوة مشجعة نحو تحقيق السلام والمصالحة الوطنية في الصومال. وأكدوا أهمية تحقيق التسوية السياسية الشاملة للنزاع في الصومال. ودعوا جميع الحركات الصومالية إلى الانضمام إلى عملية السلام الجارية والبحث عن تسوية دائمة للنزاع في بلدها. وأعربوا عن تأييدهم الكامل لمؤتمر المصالحة الوطنية المقترح عقده في بوساسو، الصومال. وتوجهوا بنداء إلى المجتمع الدولي لتقديم المساعدة السياسية والمادية والمالية لضمان نجاح مؤتمر بوساسو، بما في ذلك إنشاء صندوق استثماري تابع للأمم المتحدة بشأن الصومال كما أوصى بذلك الأمين العام للأمم المتحدة. ولاحظوا مع الارتياح الجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية، لا سيما بلدان الهيئة الحكومية الدولية للتنمية، في السعي إلى تحقيق السلام والاستقرار في الصومال. ولاحظوا أيضا مع التقدير الجهود التي تبذلها جامعة الدول العربية من أجل تحقيق المصالحة الوطنية في الصومال.

٧٣ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود من جديد موقف الحركة على النحو الوارد في الفقرة ١٦٣ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة الحادي عشر المعقود في كارتاخينا. وأعربوا عن القلق إزاء عدم قبول البلدان الغربية الثلاثة لنداءات المنظمات الإقليمية والدولية وجهودها الرامية إلى التوصل إلى تسوية سلمية على أساس مبادئ القانون الدولي. وأكدوا أيضا أن التدابير المفروضة على ليبيا لم يعد هناك ما يبررها، وحثوا مجلس الأمن على التعجيل بإعادة النظر في الحظر الجوي والإجراءات الأخرى المفروضة على ليبيا بهدف رفعها. وأكدوا أيضا أن تصعيد الأزمة والتهديد بفرض عقوبات إضافية واستخدام القوة كوسيلة لإدارة العلاقات فيما بين الدول يشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ حركة بلدان عدم الانحياز. وكرروا تأييدهم للاقتراحات التي اشتركت في تقديمها منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية، الواردة في الإعلان الصادر عن الدورة العادية الخامسة والستين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية المعقود في طرابلس في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧. وفيما يلي بيان هذه الاقتراحات:

الخيار ١: محاكمة المشتبه فيهما في بلد ثالث محايد يختاره مجلس الأمن.

الخيار ٢: محاكمة المشتبه فيهما في مقر محكمة العدل الدولية في لاهاي أمام قضاة اسكتلنديين ووفقا للقانون الاسكتلندي.

الخيار ٣: تشكيل محكمة جنائية خاصة في مقر محكمة العدل الدولية في لاهاي لمحاكمة المشتبه فيهما.

ودعوا إلى الكف عن اللجوء إلى فرض الجزاءات ما لم يكن هناك تهديد حقيقي للسلام والأمن الدوليين وأن لا تفرض إلا بعد استنفاد جميع الوسائل السلمية لتسوية النزاعات. ودعوا أيضا إلى الكف عن اتخاذ تدابير في مجالات الاقتصاد والمال والنقل والاتصالات نظرا لما يترتب عليها من آثار خطيرة ولا إنسانية تتكبدها الشعوب، كما ينبغي أن تعكس تلك الإجراءات آراء الجمعية العامة. فالجمعية العامة هي المحفل الوحيد المعبر عن موقف جميع الدول الأعضاء. وفي الحالات التي لا يمكن فيها تفادي فرض جزاءات، ينبغي أن تكون تلك الجزاءات محدودة المدة. وينبغي بعد ذلك البت فيما إن كان هناك توافق في الآراء على تجديدها، كما ينبغي أيضا النظر بجدية في رفع الجزاءات المماثلة المفروضة حاليا.

٧٤ - وأعرب وزراء خارجية ورؤساء الوفود عن بالغ قلقهم إزاء مسيرة عملية السلام في أنغولا بسبب عدم وفاء الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) بالتزاماته بموجب بروتوكول لوساكا، وحثوه بقوة على التعجيل بذلك. وأيدوا تأييدا كاملا ما قرره مجلس الأمن في قراره ٩٧/١١٢٧ من تطبيق المزيد من الجزاءات على اتحاد يونيتا ما لم يتخذ خطوات ملموسة لا رجعة فيها امتثالا لجميع التزاماته.

٧٥ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود مجددا المواقف الواردة في وثيقة نيودلهي الختامية بشأن تحليل الحالة الدولية، بما في ذلك الحالة في جنوب شرقي آسيا. وفي هذا الصدد، أكدوا ضرورة تسوية جميع المنازعات المتعلقة بالسيادة والولاية القضائية بشأن بحر الصين الجنوبي بالوسائل السلمية ودون اللجوء إلى استعمال القوة.

٧٦ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود مجددا رفضهم التقييمات والترخيصات وغير ذلك من التدابير القسرية الانفرادية التي تتخذ وسيلة لممارسة الضغط على البلدان غير المنحازة وسائر البلدان النامية. وفي هذا السياق كرروا رأيهم القائل إن التدابير والتشريعات القسرية الانفرادية مناقضة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والقواعد والمبادئ التي تحكم العلاقات السلمية بين الدول ورفضوا، علاوة على ذلك، الاتجاه الحالي الرامي إلى تعزيز هذه التدابير والتشريعات وتوسيع نطاقها. وأعربوا مرة أخرى عن قلقهم لتجاوز هذه التدابير نطاق الاختصاص المحلي، ولأنها تهدد، بالإضافة إلى ذلك، سيادة الدول. ودعوا الدول التي تطبق التدابير القسرية الانفرادية إلى إنهاء تلك التدابير على الفور.

٧٧ - وكرر وزراء الخارجية ورؤساء الوفود الإعراب عن قلقهم البالغ إزاء التشريعات الجديدة الرامية إلى تشديد الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي ضد كوبا وتوسيع نطاقه الذي يجاوز حدود الاختصاص المحلي. وكرروا أيضا الآراء المعرب عنها بشأن كوبا في المؤتمر الوزاري الثاني عشر المعقود في نيودلهي.

٧٨ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود أن الاتجاهات الحالية في مجال العولمة وتحرير التجارة تؤثر تأثيرا متباينا على اقتصادات البلدان النامية. ففي حين تحقق بعض التقدم في بعض البلدان، فإنه لا يزال هناك عدد كبير من الدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز يعاني من الركود والتهميش الاقتصاديين. وكرروا أيضا الإعراب عن قلقهم البالغ إزاء تحمل البلدان النامية حصة مفرطة من عبء التكيف، إذا ما أخذت في الاعتبار للتحويلات السريعة التي تطرأ على الاقتصاد العالمي. ولاحظوا مع القلق أن الفجوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة تتسع باستمرار. ولاحظوا أيضا الحاجة إلى إقامة نظام إنساني عالمي جديد بهدف عكس اتجاه حالات التفاوت المتزايدة بين الأغنياء والفقراء، فيما بين البلدان وداخلها، وذلك من خلال تخفيف حدة الفقر وتوسيع نطاق العمالة المنتجة وتعزيز التكامل الاجتماعي.

٧٩ - وقد أتيحت للبلدان المتقدمة النمو فترات طويلة من الوقت لتحقيق المواءمة بين الرفاه الاجتماعي والمنافسة الاقتصادية. أما البلدان النامية، فقد دفعت دفعا للتواءم مع عملية التكيف. فالعولمة وسياسات تحرير الاقتصاد جعلت البيئة الخارجية للتنمية عاملا بالغ الأهمية، لا سيما وأن البلدان النامية أصبحت أكثر ضعفا إزاء التقلبات في التجارة الدولية والتدفقات المالية والنقدية، وكذلك إزاء تغيرات التكنولوجيا وتشوه المعلومات. وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود على أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ تدابير ملائمة لمعالجة هذه الحالة، بما يكفل أن تقاسم جميع البلدان الفوائد الناتجة عن العولمة.

٨٠ - وأحاط وزراء الخارجية ورؤساء الوفود علما باكتمال عمل الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني بخطة للتنمية، وبتقريره الذي يتضمن مبادئ توجيهية أساسية لمواجهة تحديات التنمية. وحثوا على تعزيز دور الأمم المتحدة في تشجيع التعاون الدولي من أجل التنمية الاقتصادية. كما كرروا الإعراب عن تأييدهم لهيئات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها ووكالاتها المتخصصة التي تخدم الأهداف الإنمائية للبلدان النامية. وقالوا إن تنشيط التعاون الدولي من أجل التنمية وتعزيزه أمر لازم لتيسير توسيع نطاق مشاركة البلدان النامية في الاقتصاد العالمي. وأكدوا ضرورة زيادة فعالية وتعزيز مشاركة البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، ولا سيما في صنع القرارات ووضع القواعد الدولية والاقتصادية. كما شددوا على ضرورة تيسير فرص الانضمام أمام البلدان النامية التي تطلب عضوية منظمة التجارة العالمية، وعلى ضرورة القضاء على جميع الاعتبارات السياسية في هذا الصدد.

٨١ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود على ضرورة أن يلتزم المجتمع الدولي التزاما سياسيا قويا بإنجاح تنفيذ خطة للتنمية. كما أكدوا أهمية تعبئة موارد كافية لتنفيذها، بحيث يمكن أن تسهم على نحو فعال في تقليص أوجه الاختلال القائمة، وأن تضمن تسارع واستدامة النمو الاقتصادي في البلدان النامية.

ومن أجل كفالة تنفيذ الخطة، حث الوزراء الجمعية العامة على أن تضطلع على نحو جاد بآلية المتابعة والتقييم التي تتضمنها الخطة. كما أكدوا على أهمية الحوار في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية من خلال شراكة تقوم على تبادل المصالح والمنافع واقتسام المسؤوليات والترابط الحقيقي.

٨٢ - وإدراكا لأن التجارة والاستثمار والتكنولوجيا لا تزال تمثل العناصر الرئيسية للتنمية الاقتصادية، دعا وزراء الخارجية ورؤساء الوفود أيضا إلى مواصلة سياسات تحرير الاقتصاد وزيادة إمكانية الوصول أمام المنتجات والخدمات التي تتمتع فيها البلدان النامية بميزة نسبية، وكذلك إمكانية الوصول إلى نقل التكنولوجيا بشروط ميسرة، وإلى أنظمة الاستثمار والتكنولوجيا، مع مراعاة الظروف والاحتياجات الخاصة للتنمية.

٨٣ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود أن استئصال شأفة الفقر من خلال استدامة النمو الاقتصادي وتسارعه لا يزال يمثل الأولوية العليا للبلدان النامية. وأكدوا ضرورة توفر بيئة اقتصادية ومالية دولية داعمة لمعالجة مشاكل الفقر والتخلف الطويلة الأجل.

٨٤ - وأعرب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود عن قلقهم إزاء ما يبدو من انعدام الإرادة السياسية لدى البلدان المتقدمة النمو فيما يتعلق بتنشيط التعاون الدولي من أجل التنمية. وأقروا بأن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال تشكل مصدرا هاما للتدفقات المالية لكثير من البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا. وأعربوا، في هذا الصدد، عن بالغ قلقهم إزاء الانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية، ودعوا البلدان المتقدمة النمو إلى ضمان الوفاء بالتزامها بتحقيق الهدف الذي حددته الأمم المتحدة المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية.

٨٥ - وأعاد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود تأكيد ضرورة إنشاء نظام عالمي مفتوح للعلاقات الاقتصادية، يقوم على القواعد، وينطوي على مبدأ المساواة، ويمكن التنبؤ به، ويتسم بالعدالة والإنصاف والشمول وعدم التمييز، وبخاصة في هذا الوقت الذي تشارك فيه البلدان النامية بنشاط في عملية تحرير الاقتصاد والاندماج في الاقتصاد العالمي. وحثوا البلدان المتقدمة النمو على الاضطلاع بالتعديلات الهيكلية اللازمة، والامتناع عن ممارسة النزعات الحمائية ضد الواردات المنافسة من البلدان النامية، وضد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى تلك البلدان، وذلك تحقيقا لفتح السبيل أمام فرص النمو الجديدة.

٨٦ - وحث وزراء الخارجية ورؤساء الوفود البلدان المتقدمة النمو على القيام بما يلي:

(أ) تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي على وجه الاستعجال، وبخاصة في المجالات ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية.

(ب) توفير إمكانيات الوصول المتحررة والتفضيلية إلى الأسواق من خلال تحسين وتعزيز نظام الأفضليات المعمم وغيره من المخططات التفضيلية، وتوسيع نطاقها لتشمل المجالات والقطاعات الجديدة التي تغطيها الآن منظمة التجارة العالمية.

(ج) الامتناع عن إدخال مسائل خارجية في جدول أعمال منظمة التجارة العالمية، وبخاصة المسائل التي لا تتصل بالتجارة مباشرة.

(د) مساعدة البلدان النامية في التغلب على ما تواجهه من صعوبات في الأسواق الرئيسية وفي مجال التجارة في الخدمات، مثل ارتفاع التعريفات الجمركية إلى ذروتها، وتناقص المعاملة التفضيلية، وتصاعد التعريفات الجمركية، وإساءة استخدام تدابير مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية.

(هـ) ضمان أن يعكس النظام التجاري الدولي المنظور الإنمائي على نحو كامل.

(و) تمكين البلدان النامية من المشاركة في وضع المعايير ومستويات الجودة.

٨٧ - وفي حين سلم وزراء الخارجية ورؤساء الوفود بما أحرز من تقدم في تدابير تخفيف أعباء الديون الخارجية التي تتحملها البلدان النامية، فقد شددوا على ضرورة تعزيز هذه التدابير. وحثوا البلدان المتقدمة النمو على توفير المساهمات المالية اللازمة لتخفيف أعباء الديون، بما في ذلك توفير الموارد اللازمة لتمويل مرفق التكيف الهيكلي المعزز. كما حثوا البلدان الدائنة على تيسير تنفيذ مبادرة تخفيض الديون، بزيادة عدد البلدان المؤهلة للاستفادة منها، وبزيادة مرونة الشروط الموضوعية، وبخاصة فيما يتصل بفترة التكيف اللازمة لكي تصبح البلدان المدينة مؤهلة للاستفادة منها. كما شددوا على ضرورة اتخاذ خطوات حاسمة تهدف إلى خفض الديون الثنائية الرسمية بدرجة كبيرة من خلال إلغائها أو شطبها. كما حثوا بعض البلدان المتقدمة النمو المعنية على القيام فوراً بإلغاء جميع التدابير السياسية التي تحظر وصول بعض البلدان النامية إلى موارد المؤسسات المالية الدولية.

٨٨ - وأعرب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود عن بالغ قلقهم إزاء تراجع معدل نمو أقل البلدان نمواً كمجموعة في عام ١٩٩٦ بالمقارنة بعام ١٩٩٥، دون أن تلوح أي علامات على حدوث تغير في هذا الاتجاه، على الرغم من تدابير الإصلاح الهيكلي والاقتصادي الواسعة النطاق التي اضطلعت بها. فخلال هذه الفترة، زاد عبء ديون أقل البلدان نمواً زيادة كبيرة، في حين ظل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى لا يذكر.

٨٩ - ونظراً للأثر السلبي الذي تركه انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية على النمو الاقتصادي لأقل البلدان نمواً، دعا وزراء الخارجية ورؤساء الوفود جميع البلدان المانحة إلى الوفاء بالتزاماتها بتحقيق الهدف

المتفق عليه دوليا المتمثل في تخصيص ٠,١٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا في أقرب وقت ممكن. وأشاروا إلى أنه نظرا لاعتماد أقل البلدان نموا اعتمادا طاعيا على المساعدات الخارجية في بناء قدراتها وإنشاء البنية الأساسية المؤسسية وتعزيز إمكانية اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن توفر تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية دون انقطاع وبالمستوى الموعد يعد أمرا لازما للنمو الاقتصادي.

٩٠ - وأشار وزراء الخارجية ورؤساء الوفود إلى التهميش الذي تعانيه أقل البلدان نموا في مجال التجارة العالمية، حيث لم يزد نصيبها عن ٠,٠٤ في المائة من حجم التجارة الدولية، وشددوا على ضرورة إزالة جميع الحواجز التعريفية التي تعترض وصول منتجات أقل البلدان نموا إلى الأسواق الصناعية، وذلك من أجل تصحيح هذا الاختلال.

٩١ - ولاحظ وزراء الخارجية ورؤساء الوفود أن نتائج جولة أوروغواي المتفاوض عليها تتخلف في عدد من المجالات الحاسمة عن توقعات البلدان النامية، وأنها لم تحقق بعد الفوائد المرجوة والزيادة في الرفاه وتحسين إمكانيات الوصول إلى الأسواق. وأعربوا عن أسفهم لأن تنفيذ نتائج جولة أوروغواي في مجالات فائدة التصدير إلى البلدان النامية يأتي منقوصا ومتأخرا. فقد استهدف تحييد الفرص التجارية أمام البلدان النامية باستخدام التدابير الحمائية ومنها المتخذ انفراديا والمتخذ تحت ستار المعايير التقنية والاهتمامات البيئية أو الاجتماعية أو الاهتمامات المتصلة بحقوق الإنسان. واتفقوا على أن تتشاور البلدان النامية بشكل وثيق عند صياغة مواقفها بشأن القضايا المطروحة على منظمة التجارة العالمية. وفي هذا الصدد حثوا البلدان النامية على أن تعمل معا في وضع جدول أعمال تطلعي لإجراء المفاوضات التجارية في المستقبل يتضمن القضايا التي تهم البلدان النامية وبذا يمكنها من الأخذ بزمام المبادرة في أي جولات مقبلة للمفاوضات.

٩٢ - وأجرى وزراء الخارجية ورؤساء الوفود تقييما لنتائج الدورة الاستثنائية للأمم المتحدة بقصد إجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وفي هذا الصدد أعربوا عن أسفهم لعدم إحراز تقدم يذكر في بلوغ الأهداف التي حددها مؤتمر قمة الأرض، وهو ما يعزى بوجه خاص إلى عدم وفاء البلدان المتقدمة النمو حتى الآن بالتزامها بتقديم موارد مالية جديدة وإضافة إلى جانب نقل التكنولوجيا بشروط ميسرة وتفضيلية إلى البلدان النامية.

٩٣ - وسلّم وزراء الخارجية ورؤساء الوفود بأهمية برنامج عمل بربادوس في تحديد تناول المشاكل وأوجه الضعف في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وكرروا مطالبتهم المجتمع الدولي لدعم تنفيذ برنامج العمل المذكور. وفي هذا الصدد، رحبوا بالاستعراض الشامل لبرنامج عمل تلك الدول، المقرر إجراؤه في عام ١٩٩٩، وبتقرر الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة بعقد دورة استثنائية لمدة يومين في عام ١٩٩٩.



٩٤ - وطالب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود بالتجديد الثاني لموارد مرفق البيئة العالمية بحيث يُسفر عن زيادة كبيرة في مجموع موارد المرفق بغية ضمان التحقيق الكامل لأهداف المرفق. وأكدوا على أهمية تبسيط إجراءات المرفق من حيث دورة المشاريع والموافقة عليها من أجل تيسير وصول البلدان النامية إلى موارد المرفق.

٩٥ - وأعرب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود عن ترحيبهم بعقد المؤتمر الأول للأطراف في الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تُعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا، المقرر عقده في الفترة من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. وطالبوا المجتمع الدولي بأن يتخذ التدابير الكفيلة بالتنفيذ الكامل والفعال لهذا الاتفاق، بما في ذلك عن طريق إنشاء آلية مالية مستقلة للاتفاقية تستفيد من مواردها هي ذاتها.

٩٦ - ولاحظ وزراء الخارجية ورؤساء الوفود، باهتمام خاص، عقد الفترة الثالثة لدورات مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر أن يتم فيما بين ١ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، وأعربوا عن ثقتهم في إسهام نتائج المؤتمر بفعالية في توفير المساعدة التقنية والمالية للبلدان النامية.

٩٧ - وأعرب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود عن قلقهم إزاء عدم تنفيذ نتائج المؤتمرات واجتماعات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخرا، وهذا يرجع أساسا إلى قعود المجتمع الدولي والبلدان المتقدمة النمو عن الوفاء بالتزاماتها بتقديم موارد جديدة وإضافية وبنقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، وكذلك التزاماتها المتصلة بتعزيز إمكانيات الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو.

٩٨ - وأعاد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود تأكيد التزامهم بمواصلة تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب. وأكدوا أن التعاون بين بلدان الجنوب آلية ضرورية لدفع عجلة النمو الاقتصادي المتسارع والتنمية والاعتماد على الذات، مما يوفر مزيدا من الدينامية للاقتصاد العالمي ويُسّج على إعادة تشكيل هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية. ومع تسليمهم بأهمية جولة أوروغواي وسائر الاتفاقات الإقليمية وتنفيذها، أعربوا عن اقتناعهم بأن التعاون بين بلدان الجنوب وسيلة هامة لاستفادة البلدان النامية من تلك الاتفاقات.

٩٩ - وأعاد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود التأكيد على الفقرة ٢٥٩ من وثيقة نيودلهي الختامية، وأكدوا في هذا الصدد الحاجة إلى اتباع نهج كلي يشمل دورة الحياة الكاملة للمرأة بهدف تعزيز تمتع النساء والفتيات الكامل بجميع حقوق الإنسان، بما في ذلك تمكين المرأة والترابط الاقتصادي للنساء. وتعهدوا بمكافحة جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبتأييد جميع التدابير التي تمنع جميع أشكال العنف الموجه ضد الفتيات والنساء وتقضي نهائيا عليها. وشددوا على ضرورة وضع سياسة نشطة وواضحة لإدماج منظور نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية على الصعيدين الوطني والمتعدد الأطراف، بما في ذلك تصميم جميع

السياسات ورصدها وتقييمها، حسب الاقتضاء، بغية كفالة التنفيذ الفعال لمنهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

١٠٠ - وأعاد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود التأكيد على الفرع هاء من الفصل الرابع من وثيقة نيودلهي الختامية بشأن حالة الأطفال، وأعربوا بوجه خاص عن قلقهم إزاء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية غير المحتملة والتي يواجهها الأطفال، والاستغلال المستمر للأطفال في الأعمال الإباحية والبغاء والاتجار بالمخدرات، إلى جانب معاناة الأطفال اللاجئين والمشردين. وأكدوا من جديد دعوتهم إلى اتخاذ خطوات عاجلة، وبخاصة في مجال التعاون الدولي، لمواجهة هذه المشاكل. كما حثوا جميع الأعضاء الذين لم يصدقوا بعد على اتفاقية حقوق الطفل أو ينضموا إليها على أن يقوموا بذلك دون تأخير.

١٠١ - ورحب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٨ تركز لمكافحة إنتاج وبيع المخدرات والمؤثرات العقلية وبيعها والطلب عليها والاتجار بها وتوزيعها بشكل غير مشروع، وكذلك الجرائم ذات الصلة بالمخدرات. وفي هذا الصدد أعادوا تأكيد تصميمهم على إحراز نتائج ملموسة بالنسبة لجميع الأهداف المحددة للدورة الاستثنائية في القرار ٦٤/٥١، على أساس مبدأ تقاسم المسؤولية عن التصدي لجانب العرض والطلب في الاتجار بالمخدرات. كما أكدوا التزامهم الذي قطعوه في مؤتمر القمة الحادي عشر بأن يعززوا التعاون الدولي للقضاء على الصلات المتنامية والخطيرة بين الجماعات الإرهابية التي تلجأ إلى جميع أشكال العنف، ومن ثم تقوض المؤسسات الديمقراطية في الدول، وتنتهك حقوق الإنسان الأساسية. وطالبوا باعتماد تدابير فعالة لتقييد تهريب الأسلحة الذي له صلة بتجارة المخدرات والذي يولّد مستويات غير الجريمة والعنف بمستويات غير مقبولة بما يؤثر على الأمن الوطني والاقتصاد في دول كثيرة.

١٠٢ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود أهمية أنشطة إحياء الذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تصادف التقييم الذي يجرى كل خمس سنوات لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل فينا. ورأوا أن تلك فرصة رائعة لتقييم التقدم المحرز والعقبات التي تعترض التنفيذ الكامل للوثيقتين.

١٠٣ - وشدد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود على ضرورة معالجة قضايا حقوق الإنسان في السياق العالمي باتباع نهج بناء يقوم على الحوار ويسترشد بمبادئ الموضوعية واحترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية والحيدة وعدم الانتقائية، مع مراعاة الخصائص السياسية والتاريخية والاجتماعية والدينية والثقافية لكل بلد. وينبغي نبذ استغلال حقوق الإنسان لأغراض سياسية، بما في ذلك الاستهداف الانتقائي لبعض البلدان لاعتبارات لا صلة لها بحقوق الإنسان. وشددوا على أن تنسيق أنشطة حقوق الإنسان يجب أن تتولاها أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها المتخصصة التي تعالج أنشطتها قضايا حقوق الإنسان.

١٠٤ - وأعرب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود عن بالغ قلقهم إزاء قلة التقدم المحرز في المفاوضات الجارية في الفريق العامل التابع للجنة الثالثة والمعني بتكليف أجهزة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الممنوحة ولايتها بموجب الفقرة ١٧ من إعلان وبرنامج عمل فيينا، وعزوا هذا إلى عدم وجود الإرادة السياسية من جانب البلدان المتقدمة النمو. كذلك أعربوا عن قلقهم إزاء الاتجاه إلى فرض جدول أعمال معيّن ونُهجا للرصد على حساب دور التنمية والتعاون الدولي في التعزيز الشامل لحقوق الإنسان وحمايتها.

١٠٥ - وأعاد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود تأكيد عزمهم على النهوض بجميع حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك الحق في التنمية.

١٠٦ - وأعاد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود التأكيد على أن جميع أشكال العنصرية وكرهية الأجانب تُشكل انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان ينبغي رفضه بجميع الوسائل السياسية والقانونية. وفي هذا السياق أعربوا عن تأييدهم القطعي لأن يُعقد قبل حلول عام ٢٠٠١ مؤتمر عالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

١٠٧ - وأحاط وزراء الخارجية ورؤساء الوفود علما بالعمل التنسيقي الهام والإيجابي الذي تقوم به حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة ال ٧٧ في تعزيز المصالح المشتركة للبلدان النامية والدفاع عنها، واتفقوا على أن حركة بلدان عدم الانحياز ينبغي أن تشترك في تقديم مشاريع قرارات، حسب الاقتضاء، على أن تتقدم بها مجموعة ال ٧٧، على أساس الممارسة السابقة في الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة.

١٠٨ - وأعرب وزراء خارجية ورؤساء وفود البلدان غير المنحازة عن ترحيبهم بقبول بيلاروس وكازاخستان بصفة مراقبين في الحركة.

\*\*

-----

"تُعرب جنوب أفريقيا عن تحفظاتها على الفقرات التي لا تتفق مع سياستها الخارجية

\*\*

الأساسية".